**المبحث الثاني : الجهات الرسمية المسؤولة عن تقييم الاداء**

ان عملية تقييم اداء المشروعات العامة تتطاب وجود نظام تقييم متكامل تحتل فيه وحدة التقييم الخارجي مكان الصدارة , ويمثل التقييم الداخلي في المشروعات نفسها الاساس الذي يعتمد عليه هذا النظام.

1. **التقييم الخارجي للاداء**

يتم من قبل جهة الرقابة بصفة مباشرة او غير مباشرة . ويحتل هذا التقييم للمشروعات العامة اهمية خاصة لسببين :

1. الملكية العامة لهذه المشروعات وما ينتج عن ذلك من اهتمام واسع بادائها.
2. ارتباط هذه المشروعات بتحقيق المصلحة العامة وتعدد وتنوع اهدافها لتحقيق ذلك .

لا بد من وجود وحدة مركزية متخصصة ومختصة للتقييم الخارجي وان ترتبط بأعلى سلطة تنفيذية مسؤولة عن الاشراف على المشروعات العامة .

1. **التقييم الداخلي للاداء**

أي تقييم المشلروع لنفسه , ويعتمد هذا التقييم في المشروعات العامة على ما هو متعارف عليه في المشروعات الخاصة بالتدقيق الاداري الداخلي بعد تعديل اساليبه بما يمكنه من التدليل على فعالية المشروع في نحقيق اهدافه , لان هذا التقييم المحاسبي غير كاف ولا يصح الاعتماد عليه والركون الى المحاسب الخارجي غير كاف هو الاخر لان المطلوب من المشروعات العامة ان تحققه يتعدى مسألة الربح التجاري . كما ان من الضروري اظهار درجة الكفاءة الاقتصادية التي يستخدم بها المشروع الموارد المتاحة له , كما ذكرنا سابقا اسبابه ومبرراتع ومؤشرات التعديل.

**المبحث الثالث : شروط ايجاد نظام فعال لتقييم الاداء**

ان الشروط الاساسية لنظام فعال لتقييم اداء المشروعات العامة هي كالاتي :

* ان يكون نظاما مبسطا وواضحا.
* ان يؤدي الى خلق جو من الثقة المتبادلة .
* ن يكون منفتحا على الرأي العام.
* ان يربط نظام الحوافز بنتائج التقييم.

**اولا : التبسيط والوضوح**

1. ان يكون النظام جزءا من متطلبات التشغيل ومعضدا ومتكاملا لفعالية وكفاءة نظم التشغيل الاخرى ةان لا يكون منفصلا عنها او معوقا لها بل ان يكون جزءا عضويا منها
2. ان لا تسلب المشروعات العامة استقلالها وقدرتها على المبادرة الخلاقة وانما يجب ان تكون دعامة لذلك .
3. ان تؤدي الى اصلاح مبكر لمعوقات الاداء وتعميق الثقة بالمشروعات العامة .
4. ان يصمم النظام وفقا لاهداف ومؤشرات واجهزة المشروع , وان يتم الاعتماد على النظام الداخلي للاداء كوسيلة رئيسية يعتمد عليها عند التقييم الخارجي الذي يستكمل التقييم الداخلي ومقارنته وتوحيد اجراءاته ةتطوير اساليبه .
5. وضوح ادوار الجهات الخارجية مثل مدقق الحسابات القانوني وديوان المحاسبة ووحدة تقييم الاداء المقترحة . لكي لا تتضارب اراء هذه الجهات ومتطلبات كل منها.
6. ان تكون مهام عملية التقييم موحدة رغم تعدد الاطراف الخارجية وتعدد تخصصاتها بغية اللطمئنان على صحة ما يعلن من نتائج التقييم دون ان يكون هناك اثر للصراعات بل ان يسود التفاهم والاتفاق باستخدام ادوات متكاملة و مستهدفة كفاءة اداء المشروعات.
7. ان يتركز الاهتمام على ايجاد نظام قادر على بيان مدى فاعلية المشروع ومدى كفاءة عملياته وامكانات التطور في هيكل نظمه وذلك عن طريق اختيار الاساليب الملائمة وتطبيقها بمسار محدد .

**ثانيا : خلق جو من الثقة المتبادلة**

الشرط الثاني لفعالية نظام التقييم يتمثل في قدرة النظم على خلق جو من الثقة المتبادلة بين جهة التقييم والمشروع العام وذلك بتحقق ما يأتي:

1. ان يرتكز منطلق عملية التقييم على مبدأ التصحيح والاصلاح ,وليس تضخيم الاخطاء.
2. قيام اجهزة التقييم بتأكيد موضوعية اجراءاتها وايجابية مواقفها وتواضع المكلفون بالتقييم.
3. اطلاع المشروع على نتائج التقييم الخارجي قبل اعتماده .
4. اعداد التققيم بالتعاون مع المشروع وفقا لنظام التقييم الداخلي , واستخدام اسلوب التفاهم والاقناع واقتراح الحلول المناسبة للتغلب على معوقات الاداء وتوفير شروط تطبيق هذه الحلول .
5. عدم التمييز بين المشروعات من حيث اجراءات التقييم واسلوب التعامل والابتعاد عن المزاجية والاعتبارات الشخصية .

**ثالثا: الانفتاح على الرأي العام**

الاهتمام باداء المشروعات العامة ليس حكرا على ادارتها او السلطات العامة وانما يتعدى ذلك الى اهتمام الرأي العام لا سيما الصحافة والمؤسسات العلمية والاكاديمية بحكم الملكية العامة لهذه المشروعات . ومن فوائد الانفتاح التعرف على المواقف الايجابية او السلبية من المشروعات العامة , والذي في حالة التقييم الايجابي يجعل الرأي العام المدافع عن نظام التقييم وتتبلور ارادة اجتماعية تهدف الى كفاءة المشروعات العامة وترشيد استخدام موارد المجتمع .

**رابعا : ربط نظام الحوافز بنتائج تقييم الاداء**

يعد هذا الربط شرطا اوليا لفعالية نظام تقييم اداء المشروعات بسبب :

1. ان العمل على دقة التقييم لا يصل الى المستوى المطلوب بدون وجود اثار ملموسة نتيجة له على ادارة المشروع والعاملين به .
2. ان التقييم وسيلة وليس هدفا وفعاليته تحتاج الى الية داخلية تكفل وجود حوافز لدى جميع المعنيين به تعمل على تأكيد استخدامها بشكل موضوعي وايجابي .
3. يؤدي الى مضاعفة الجهود لتحقيق الطموحات وحصد المكافات,
4. هذا الربط يبرر المطالبة بتحقيق استقلال المشروعات العامة وعدم تبعيتها الادارية للادارة العامة .
5. يسمح ببناء نظام مراقبة تقوم على اساس النتائج المتحققة وليس من خلال فرض اللوائح والاجراءات على المشروعات العامة ومراقبة تنفيذ هذه المشروعات لها .